استخدام إثنتين منهنّ في تفجيرات بغداد

اعتقال مسؤول في مستشفى الأمراض النفسية يشتبه بتزويده القاعدة بانتحاريات

بغداد/ الوكالات

قالت صحيفة التايمز أن اجهزة الأمن اعتقلت القائم بأعمال مدير مستشفى للأمراض النفسية في بغداد للإشتباه بتزويده تنظيم القاعدة بمريضات يعانين من مشاكل عقلية استخدم اثنتين منهن في عمليتين إنتحاريتين استهدفتا سوقين في بغداد في الأول من شباط الجاري راح ضحيتهما نحو ١٠٠ شخص.

وقالت الصحيفة إن قوات الأمن والجيش الأمريكي اعتقلت الرجل في مستشفى الرشاد وأمضت أكثر من ثلاث ساعات في تفتيش مكتبه بعد أن تبين أن منفذتي التفجيرين الإنتحاريين في سوق الغزل وسوق بغداد الجديدة جرت معالجتهما في المستشفى المذكور.

ونسبت إلى موظف مسؤول في مستشفى الرشاد قوله إن أجهزة الأمن اتهمت القائم بأعمال مدير المستشفى بالتعاون مع تنظيم القاعدة في العراق وتجنيد نساء مريضات عقلياً لاستخدامهن في العمليات الإنتحارية.

واشارت إلى أن مدير المستشفى إبراهيم محمد كان قُتل في حي المنصور ببغداد يوم الحادي عشر من كانون الأول الماضي علي يد ١١ مسلحاً لأنه رفض التعاون مع تنظيم القاعدة كما ذكر زملاؤه.

واضافت الصحيفة أن المسؤولين العسكريين الأمريكيين في العراق يعتقدون أن تنظيم القاعدة لجأ إلى استخدام المريضات عقليا نتيجة انخفاض عدد الإنتحاريين الأجانب الذين يتدفقون على العراق وبسبب سهولة مرورهن عبر حواجز التفتيش، مشيرة إلى أن عدد العمليات الإنتحارية بالسيارات المفخخة انخفض من ١١٢ في آذار الماضي إلى ٢٧ الشهر الماضي.

من جهته خلص مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) في تقييم أعده لوزارة الأمن الداخلي، إلى أن "الأنثى" أصبحت تعتبر وسيلة فعالة لزعزعة الأمن.

ويقول التقييم، الذي أرسلت نسخ منه إلى المسؤولين عن تنفيذ القانون في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، إن وكالات وأجهزة الأمن "ليس لديها أي معلومة محددة أو ذات صدقية بشأن عزم المنظمات الإرهابية على استخدام ...الانتحاريات... في تنفيذ عمليات داخل الولايات المتحدة."

وكانت تقارير صحفية سابقة قد أفادت أن المرأة استخدمت في تنفيذ عمليات انتحارية في الشيشان والهند والعراق وباكستان والأراضي الفلسطينية وسريلانكا وتركيا.

ويرغب المسؤولون في ضمان حصول المسؤولين الأمنيين على تحذيرات بشأن إمكانية استخدام النساء وجعلهم يدركون السلوك النمطي للهجمات الانتحارية السابقة التي نفذتها النساء.

وجاء في التقييم: "حتى في الوقت الذي يبذل فيها الجيش وقوات الأمن مزيداً من الاهتمام والانتباه لقضية تجنيد الأنثى لشن عمليات انتحارية، فإن الإرهابيين يتبنون أساليب وتكتيكات الهجمات الانتحارية لتجاوز الإجراءات الأمنية المتزايدة."

وخلص التقييم أيضاً إلى أن "الانتحاريات الإناث يتميزن عن أقرانهن من الرجال بسهولة وصلوهن إلى الأهداف."

وضرب التقييم مثلاً على أن المرأة تستطيع تخبئة المواد المتفجرة في بطنها وتغطيتها على شكل امرأة حامل.

بريطانيا: سنعمل على نشر الديمقراطية برغم "أخطاء" العراق

لندن/ رويترز

قال وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند إن الاخطاء التي ارتكبت في العراق وافغانستان يجب الا تحول بين بريطانيا وبين النهوض بواجبها الاخلاقي في نشر الديمقراطية بالوسائل العسكرية ان اقتضت الضرورة.

وقال ميليباند في خطاب وزع على وسائل الاعلام "ستنشأ أوضاع سيكون فيها من الضروري استخدام القوة الشديدة للعقوبات الموجهة والاجراءات الجنائية الدولية والضمانات الامنية والتدخل العسكري."

واضاف "في الحالات القصوى يستدعي تقاعس الدول عن النهوض بمسؤوليتها عن حماية مدنييها من الابادة الجماعية او التطهير العرقي التدخل العسكري لاسباب انسانية."

وقلص رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون الدور البريطاني الميداني في العراق منذ تولى منصبه العام الماضي من رئيس الوزراء السابق توني بلير حيث تثير الحرب هناك استياء شعبيا شديدا في بريطانيا. غير ان الحكومة وسعت مهمتها في افغانستان برغم عدم تحمس الرأي العام لها.

وقال ميليباند "أنا متفهم للشكوك بشأن العراق وافغانستان والقلق العميق بشأن الاخطاء التي ارتكبت. لكنني ادعو لعدم السماح للخلافات حول هاتين الحربين بأن تطغى على مصلحتنا الوطنية فضلا عن واجبنا الاخلاقي في دعم التحرك نحو الديمقراطية."

مواطنون: إقرار الموازنة المالية سيغيّر وجه العراق العمراني

بغداد/ المدى

بعد تصويت البرلمان أمس الأربعاء على ثلاثة مشاريع مهمة، ومنها قانون موازنة العراق لعام ٢٠٠٨، التي تم تأجيل التصويت عليها لعدة جلسات، اعرب عدد من المواطنين عن ارتياحهم لعملية التصويت لما له من تأثير ايجابي على مختلف الصعد في العراق، الصحية والتعليمة والخدمية.

واضاف المواطنون في استطلاع لـ (المدى) أن مستوى الخدمات في اغلب مناطق العراق تعاني من ضعف أدائها، وهي بحاجة الى تخصيصات مالية لإتمامها بالشكل الأمثل. وقال عبد الرحيم سلمان ويعمل محاميا في بغداد، أن تلك الخدمات الضعيفة بالإمكان رفع مستواها من خلال المبالغ المخصصة من الموازنة المالية للعام الحالي، وبالتالي تنفيذ المشاريع التي لها علاقة مباشرة بالمواطن ورخائه.

فيما قالت انتصار محمد وتعمل معلمة في مدرسة ابتدائية، أن قطاعات مختلفة أصابها شبه الشلل، بسبب عدم وجود التخصيصات المالية، لكنها اعربت عن ارتياحها بعد تصويت البرلمان للميزانية.

وتبلغ ميزانية العراق الفيدرالية ٤٨ مليار دولار، وهي الأعلى في تاريخه بحسب تصريحات سابقة لوزير المالية باقر جبر الزبيدي، والتي أكد فيها أن الموازنة الاستثمارية ستنعكس بشكل ايجابي على عملية الأعمار والمساهمة في تأهيل البنى التحتية.

وأكد عبد الستار حسين ويعمل طبيبا في مستشفى ببغداد، أن بالإمكان تغيير الوضع في العراق ليختلف عن الشكل الذي يبدو عليه في الوقت الحالي، من خلال استثمار الأموال المخصصة للقطاعات المختلفة ومنها الصحية والخدماتية، وأضاف حسين ان المواطنين في عموم العراق بانتظار صرف مبالغ الموازنة المالية للعام الحالي التي تحمل بين طياتها مبلغا كبيرا هو الأعلى في تاريخ موازنات العراق المالية، والتي ستسهم في منح العراقيين خدمات هم في حاجة إليها، خاصة وان فترات طويلة مرت على البلاد، تخللتها الحروب والمشاكل السياسية أثرت بشكل سلبي على الحياة العامة، وان التخصيصات المالية للقطاعات المختلفة ستكون "الألوان" التي ستغير الوجه الرمادي لمدن العراق.

وشهد البرلمان العراقي تأجيل إقرار ميزانية العام الحالي بسبب عقبات لم يتوصل قادة الكتل السياسية إلى إيجاد صيغة توافقية لها، فضلا عن غياب عدد من أعضاء البرلمان ما حال دون اكتمال النصاب القانوني للبرلمان وإقرار الميزانية لكن يوم امس الاربعاء شهد عملية التصويت بالإجماع.

ويجد المواطن عادل إبراهيم ويسكن محافظة الأنبار، أن الاستقرار الأمني في بعض مناطق العراق، يستوجب حملة إعمار كبيرة لبناء ما خلفته العمليات العسكرية، وما تركته الجماعات المسلحة من تخريب، وأضاف: أن إقرار ميزانية العراق، هي الخطوة الأولى نحو بناء مدن العراق التي تحررت من سطوة الجماعات المسلحة، كذلك سيسرع من وتيرة البناء وإظهار العراق بوجهه المشرق، إن لم يكن هناك فساد إداري لمرحلة ما بعد إقرار الموازنة.

ويرى المواطن نبيل عبد الله (موظف من بال ان اقرار الميزانية العامة وبالحجم المعلن هذا العام ومقدار التخصيصات للاستثمار واعادة الاعمار والاهتمام بالقطاعات الخدمية وعدها في البرنامج الحكومي من اولويات الاستحقاقات الواجبة التنفيذ للنهوض بالواقع المتردي وتقديم الافضل والاحسن للمواطن يجعلنا اكثر تفاؤلا بالمقبل من الخطط في ضوء ما تم تخصيصه من موارد مالية للمحافظات ومنها بابل التي تحتاج الى الكثير في قطاعات وميادين مختلفة.

رايس: شك في تحول حرج بالعراق بعد خفض أعداد الجيش

مباحثات التعاون الأمني والاقتصادي بين بغداد وواشنطن نهاية الشهر الجاري

بغداد/ المدى والوكالات

أعلن مصدرمطلع في رئاسة الوزراء امس الأربعاء، أن المباحثات العراقية الامريكية بشأن إتفاقية التعاون والصداقة طويلة الأمد بين بغداد وواشنطن ستعقد يومي ٢٧ – ٢٨ من الشهر الحالي في بغداد.

وقال المصدر الذي رفض الكشف عن هويته أن "الوفد العراقي سيكون برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي وعضوية نائب رئيس الوزراء برهم صالح ووزير الخارجية هوشيار زيباري، إضافة إلى عدد من المسؤولين في الدولة ".

وكان الدكتورعلي الدباغ الناطق باسم رئاسة الحكومة أكد في بيان أن" هذه الاتفاقية ستمكن العراق من تحقيق مصالح الشعب في المجالات الإقتصادية والأمنية والعسكرية إضافة إلى المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية وإقامة علاقات ودية مع الشعب الامريكي". وأعلنت كل من العراق والولايات المتحدة العام الماضى عن نص اعلان المبادئ لعلاقة طويلة الامد من التعاون والصداقة بين الدولتين .

وجاء في بنود الاتفاق الذى وزعته السفارة الامريكية فى بغداد فى تشرين الثانى الماضى " دعم واشنطن لجمهورية العراق في الدفاع عن نظامها الداخلي ضد التهديدات الداخلية والخارجية . واحترام ودعم الدستور باعتباره التعبير عن إرادة الشعب العراقي والوقوف في وجه أية محاولة لعرقلته أو تعطيله أو انتهاكه" . وأكد الاتفاق المبدئى الموقع في ٢٦ آب ، ٢٠٠٧، وتبناه الرئيس الامريكى جورج بوش " التزام حكومتا العراق والولايات المتحدة بتطويرعلاقة طويلة الأمد من التعاون والصداقة كدولتين كاملتي السيادة والاستقلال لهما مصالح مشتركة"كما تناول "الاتفاق على تشجيع التبادل الثقافي، والتعليمي، والعلمي بين البلدين".

وفي المجال الاقتصادي تضمن الاتفاق دعم نمو العراق في مختلف الحقول الاقتصادية، بما فيها طاقته الإنتاجية، والمساعدة على تحوله إلى اقتصاد السوق ، وتشجيع جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتهم، كما نص عليه العقد الدولي مع العراق، ودعم بناء مؤسسات العراق الاقتصادية وبنيته التحتية بتوفير مساعدة مالية وتقنية لتدريب وتطوير كفاءات وقدرات المؤسسات العراقية الحيوية، ودعم المزيد من اندماج العراق في المنظمات المالية والاقتصادية الاقليمية والدولية، وتسهيل وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية على العراق، خصوصا الاستثمارات الأمريكية، للمساهمة في إعادة تعمير وبناء العراق. أما في المجال الامني فان الاتفاق ينص على " توفير ضمانات والتزامات أمنية لجمهورية العراق لمنع أي اعتداء خارجي على العراق ينتهك سيادته وسلامة أراضيه، أو مياهه، أو مجاله الجوي، ودعم جمهورية العراق في جهودها لمكافحة جميع الجماعات الإرهابية، وفي مقدمتها القاعدة، والصداميون، وجميع الجماعات الخارجة على القانون بصرف النظر عن انتمائها، وتدمير شبكاتها اللوجستية ومصادر تمويلها، ودحرها واجتثاثها من العراق".

وعلى صعيد متصل نشرت صحيفة واشنطن بوست بعددها ليوم امس الاربعاء وعلى صفحة اراء مقالاً شاركت في كتابته وزير الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع روبرت غيتس كرس للدفاع عن الاتفاقية الامريكية العراقية في عشية التفاوض على بنودها. وجاء في المقال:- (يريد الشعب العراقي تلبية حاجاته الخاصة والسيطرة على مصيره وتأكيد سيادتهم وبناء علاقات مع دول في الشرق الاوسط.. والجيش العراقي والشرطة يأخذان مركز الصدارة في توفير الامن في غالبية مناطق البلاد، وان المرحلة الحاسمة في هذه العملية من الاعتماد الذاتي ستكون خلال الشهور القادمة حيث يفاوض سفيرنا في بغداد ريان كروكر من اجل علاقات طبيعية مع الحكومة العراقية من بين بنودها وضع القوات في العراق.

وتطرقا الى الاتفاقيات المماثلة التي عقدتها اميركا مع اكثر من (١١٥) بلدا مشيرين الى انه في العراق (فقد اجيز وجود الولايات المتحدة ودورها مع شركائها في التحالف بقرارات من الامم المتحدة وبما ان تفويض الامم المتحدة الحالي سينتهي نهاية العام الجاري وعدم رغبة العراق لطلب التمديد فان البديل الافضل وضع ترتيب اكثر اتساقاً يحكم وبنحو نموذجي العلاقة بين البلدين السياديين .

فلاشات

غلطة بحجم العمر

جليل وادي

لم تكن المتاهة التي يدور فيها جميع السياسيين -في ظني- سوى نتاج غلطة واحدة فقط، لكن هذه الغلطة التي ادركها بعض الأفراد ويتجاهلها البعض الاخر وقعت كالصواعق على العراقيين، ومع انها غلطة يعرف ابعادها كل لبيب الا ان المصالح الحزبية الضيقة اغرت الطامحين الى الامساك بمقاليد الامور في البلاد الى الدفاع عن نظام القوائم الانتخابية المغلقة في الوصول الى كراسي البرلمان، وبذا وضعوا المصالح الوطنية العليا خلف الظهور وادعوا بأنها في حدقات العيون، في حين همش محذرون اكدوا ان من نتائج ذلك فرزاً طائفياً وقومياً يكمن فيه مقتل العراقيين الذين خلقهم الله طوائف واعراقاً على هذه البقعة التي اتفقوا عبر تاريخ طويل على انها عراقهم.

هذه هي انفاق القوائم المغلقة لا تتيح لازماتها مخرجاً بدليل ان تشكيل حكومة يقتضي فصلاً من الدهر، وتعديلاً وزارياً يستغرق نصف عام ، فما بالك بمشكلات المهجرين ومأساة الارامل والايتام بينما كبل وطنيو تلك القوائم باغلال لافكاك منها

ومن هذا الرحم الخبيث ولدت المحاصصات التي صار لها ابطال يدافعون عن الكراسي والطوائف والجغرافيا على حد سواء، وهكذا صار اصدار قرار سياسي لا يتم الا في اطار صفقات سياسية فيها ما يعمق الجراح ويزيد في تمزيق النسيج الاجتماعي اكثر مما فيه منفعة للناس الذين اكتووا بجمرات الحروب وشظايا الحصار.

وكثيراً ما تعالى ازيز الرصاص، واكتظت برادات الطب العدلي، في اعقاب صفقة لم يكتب لها النجاح وتوالت التداعيات التي لم تخطر في بال احد، وغدت الحوارات ازمات، والازمات صراعاً تحصن فيها اللاعبون خلف لافتات لم يكن للعراقيين معرفة بها من قبل فيما سبق، واضحت خيرات البلاد نهباً للظانين انها فرصة العمر التي قد لا يكررها الزمان ثانية، واستفحل الفساد، وصارت له مافيات وللمافيات هيئات للنزاهة تمكن العارفون من ذر الرماد في عيونها، ما تعذر معها تلمس طريقها الى الضياع التي اخذت شكل وزارات لهذا الطرف او ذاك. والقوائم المغلقة اتاحت الفرصة لمن لا خبرة له في تسيير امور البلاد وقيادة العباد، فأوهموا الناس بالسراب على انه ماء رقراق، وتبوأوا مكاناً مرموقاً في فضائيات لا هم لها سوى ملء مساحة زمنها، فقالوا ما لا يعرفون ابعاده ودلالاته، وبأي شكل سيدركه شارع مكلوم.

هذه هي انفاق القوائم المغلقة، لا تتيح لازماتها مخرجاً بدليل ان تشكيل حكومة يقتضي فصلاً من الدهر، وتعديلاً وزارياً يستغرق نصف عام، فما بالك بمشكلات المهجرين ومأساة الارامل والايتام بينما كبل وطنيو تلك القوائم باغلال لا فكاك منها، وتمضي السنوات وبحر الدم يتدفق، واللهاث يتصاعد آملاً بالوصول الى توافق قد لا يحصل إلا في الجزئيات.

ولولا القوائم المغلقة لما انعدمت الثقة بين السياسيين، ولولاها لكان الصوت الطائفي والقومي خفيضاً وربما لا يجرؤ على الخروج من الحناجر، ولكانت النبرات الوطنية تملأ الارجاء، ولما كان للطائفيين مكان، فلافتة الطائفة جعلت الغلو مبرراً ومقبولاً عند كثيرين تحولوا لحظتها الى ملاذات للمتشددين الذين اهدروا من دماء الأبناء اكثر مما قتلوا من الاعداء، عندها لم يكن من باب للحالمين بالحياة سوى باب الصحوات المعلنة وغير المعلنة، وما ان نفتح باباً حتى تغلقه تداعيات القوائم المغلقة التي رسختها سنوات اربع، وبدا الحال كأن الابواب جمعيها موصدة امام الصحويين، والمتشددين والراغبين بمضي عربة العملية السياسية باتجاهاتها الصحيحة.

وبذلك سيظل الجميع يدورون في دوامة لا نهاية لها، ما لم يضع السياسيون المصالح الضيقة خلف الظهور، ويدركوا ان نظاماً انتخابياً بقوائم مفتوحة ودوائر متعددة على اساس المناطق ونسبة سكانها هي الطريق السليم الى برلمان وطني حقيقي، ونأمل ان لا يطول الزمن امام ادراك هذه الحقيقة.

فرض القانون .. عام من العطاء والتضحيات

مؤيد الاحمد

مع اقترابنا من منتصف شباط تكون السنة الاولى لبدء عمليات خطة فرض القانون قد اكملت مشوارها في مسيرة عرفت الكثير من التحديات وتغلبت عليها اذ استطاعت ان تفرض وجودها وتحقق النجاحات الباهرة في مفاصل وميادين عديدة توجتها بانتصارات ضد زمر الارهاب وعصابات القاعدة ومجاميع القتل وكل الجماعات المتطرفة والخارجة عن القانون التي حاولت العبث بامن الوطن والمواطن لابقاء الفوضى والخراب والدم سيد الموقف.

عام اكتسبت خلاله اجهزتنا الوطنية من قوات الجيش والشرطة معا المزيد من الخبرة في مقارعة الجماعات الارهابية وكشف خلاياها ووضع اليد على المئات من اوكارها وعناصرها القيادية وحلقاتها الوسيطة فضلاً عن دهم مخابئ اسلحتها ومطاردة وقتل العديد من ابرز ناشطيها في مناطق مختلفة من البلاد.

ويزيد هذه النجاحات عمقاً هو ذلك التلاحم الوطني الذي عبرت عنه العشائر العراقية في عموم البلاد بشكل عام وفي غربها بدرجة اخص في انحيازها المطلق لخندق الوطن ورفضها الدخلاء وزمر الارهاب وعصاباتها المرتزقة من الجماعات التكفيرية التي حاولت مطولا العزف على اوتار الفرقة والعمل على اشعال نيرانها وجعل العراقيين حطبها ووقودها وتحجيم ذلك الوجود الهجين ومحاصرته على طريق قبره وكنس كامل وجوده في البلاد.

عام عززت فيه فعاليات فرض القانون الامن والامان لتتراجع عمليات الاغتيال والخطف والتسليب والابتزاز والانفجارات وزرع المفخخات والقتل العشوائي على الهوية وتخفي معها عمليات التهجير القسري. عام من العطاء المعمد بالتضحيات لابنائنا من قواتنا الوطنية وعمقها الشعبي الظهير القوي من مجاس الاسناد والانقاذ ما كان ليكون بكل هذا العمق من الانجاز لولا الدعم الكبير من الحكومة وحرص القيادة على فرض الامن واشاعة الاستقرار لتبدأ مرحلة جديدة من مشوار البناء والاعمار والترميم والنهوض والتقدم الى امام اذ بدأت العوائل المهاجرة والمهجرة تعود تباعاً الى ارض الوطن والى مناطقها وبدأت معها الفعاليات التجارية والاقتصادية فضلاً عن الفعاليات الاخرى تأخذ مداها الارحب ومجالها الاوسع تعبيراً عن انتعاش الحياة ومعاودتها دورتها الطبيعية في البلاد.

اجل عام من الضحيات رسم لنا ملامح العراق الجديد الذي نتطلع له ونريد.